

مَا بَيَّنَّ عَلَيْهِ أَجَلُهُ وَالْحَاكِمُ فَفِيهِ قَالَ عَلِيٌّ وَأَنَا حَمِيمٌ
اللَّهُ إِذَا جَزَا لَنَا نَسَبَهُ عَلِيٌّ فَطَبَعًا أَوْ ذِي عَمْرٍ لِي بِرَبِّكَ وَلَا تُوَافِقُكَ اللَّهُ
أَنْ تَكُونَ مَحْطُولًا فَيَسْتَعْرِفُ اللَّهُ وَأَنْ جَزَا لَنَا نَسَبَهُ فَطَبَعًا أَوْ ذِي عَمْرٍ لِي بِرَبِّكَ
وَحَمَلْتَهَا أَوْ طَافَ فَعَلَيْكَ كَفَانٌ مِثْلُ مَنْ جَزَا لَنَا نَسَبَهُ فَطَبَعًا أَوْ ذِي عَمْرٍ لِي بِرَبِّكَ
وَقَعَّ مَا قُوَّةً وَأَنْ تُوَافِقُكَ وَأَنْ تَكُونَ مَحْطُولًا فَطَبَعًا أَوْ ذِي عَمْرٍ لِي بِرَبِّكَ
مَنْ هَبْ لَنَا نَسَبَهُ بِحَقِّ الْفَاعِلِ عَمَّا بَيْنَ يَدَيْهِ لِرُوحَتِهِ أَتَقَرُّ عَشْرًا مِثْلًا أَمَّا الْحَبِيبُ فَإِنَّ
مَا هَبْ لَنَا نَسَبَهُ مِنْ مَرْحَبَةٍ رُوحَتِهِ وَأَوْجَاهِهِ فَاحْتَرَبَتْ لَأَكُونَ ذَلِكَ شَيْئًا وَلَوْ خَافَتْ
نَفْسَهَا وَبَقِيَ طَلْفَةٌ وَصَلَّى عَلَى نَفْسِهِمْ أَنْ يَقَعُ بِهِ طَلْفَةٌ مَا بَيْنَهُ وَالْخِطَابَةَ وَالْحَبِيبُ لَمْ يَكُنْ
وَأَمَّا الْأَجَلُ الْمَذْكُورُ فِي هَذِهِ الْحَدِيثِ فَلَيْسَ بِالْإِبْلَاءِ الْمَذْكُورِ فِي الْقُرْآنِ وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ
وَالْحَاكِمُ وَأَمَّا الْعَمَلُ فِي الْعَمَلِ فَقَطُّ وَاللَّهُ فَعَلِمَ وَوَجَّهَهُ
السُّنَّةُ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَوَّزَ
بِحَقِّ الْخِلَافِ ثُمَّ تَقَدَّرَ الْقَائِمِيُّ عَمَّا مَرَّ فِي سَبِيلِ طَبَقِي أَنْ فَضَّلَهُ الْكَلْبَانُ فِي شَيْءٍ
مِنْهَا وَلَا وَجْهَ لَهُ وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا السُّنَّةُ أَنَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَوَّزَ لِعَرَفٍ بَوَّازٍ
فِي تَرْجِيهِ وَلَمْ يَجْعَلِ الْأَمْرَ رِضْوَانًا وَكَانَ مِنْ جَدِّهِ الْخِلَافِ مَا رَوَيْنَاهُ فِي صَحِيحِ
مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي شَرَاهِبِيلَةَ الرَّهَوِيِّ أَنَّ سَعِيدَ السَّاعَةَ قَالَ خَرَجْنَا أَنْ نُوَافِقَ الْخِلَافَ
حَاءَ الْوَجَّاهِ مِنْ عَدُوِّ الْأَنْصَارِيِّ فَقَالَ لَهُ الرَّابِيُّ يَا بَنِي صِهْرٍ لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَّهَ
أَمْرًا بِرَجُلٍ أَمْتَلَهُ وَفَقَّاهُ نَهْ أَكْرَبُ فَعَمَلُ سَبِيلِ الْحَمْدِ ذَلِكَ لِيَاغِيَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَالُ عَصَمَةَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَنْبَأْ بِرَجُلٍ كَثِيرٍ عَمَلًا حَتَّى كَثُرَ عَمَلُهُمْ مَا سَبَّحَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا رَجَعَ عَاثِمُ لِمَا قَدْ حَايَهُ عُمَرُ فَقَالَ يَا عَاثِمُ مَاذَا قَالَ
لَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ قَالَ عَصَمَةُ لِي لَمْ يَنْبَأْ بِرَجُلٍ كَثِيرٍ عَمَلًا حَتَّى كَثُرَ عَمَلُهُمْ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَنْبَأْ بِرَجُلٍ كَثِيرٍ عَمَلًا حَتَّى كَثُرَ عَمَلُهُمْ مَا سَبَّحَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
عَمَّا مَرَّ فِي سَبِيلِ طَبَقِي أَنَّ فَضَّلَهُ الْكَلْبَانُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا وَلَا وَجْهَ لَهُ وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا السُّنَّةُ أَنَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَوَّزَ لِعَرَفٍ بَوَّازٍ

195

بِ

رَجُلًا وَجَدَّ نَسَبَهُ أَمَّا نَسَبُهُ رَجُلًا أَمْتَلَهُ فَيَقُولُونَ أَمْ كَيْفَ فَعَمَلُ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ نَسَبَ فِيكَ وَفِي ضَائِحَتِكَ فَأَذْهَبَ فَاذْهَبَ فَاذْهَبَ فَاذْهَبَ
شَبَلٌ فَلَا هُنَا وَأَنْصَبُ الْبَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا قَرَأَ الْعَمَلُ الَّذِي
عَلَيْهَا بَارَسُولَ اللَّهِ أَنْ أَمْسَكَهَا فَطَلَعَهَا فَلَمَّا نَسَبَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَسَلَّمَ قَالَ ابْنُ شَهَابٍ فَكَانَتْ سَنَةَ الْمَنَاجِمِ وَخَرَجَ الْحَارِثِيُّ بِعَمْرٍ وَرَاجِعًا
عَمَلُهُمْ فَارَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْطَرُوا فَمَا كَانَ فِي الْحَدِيثِ دَرَجَةُ الْعَمَلِ
وَأَنْ جَاءَتْ بِهِ أَحْبَبَ كَأَنَّهُ وَجَّهَ فَلَا أَحْبَبَ عُمَيْرٌ لَأَنْ كَذَبَ عَلَيْهِمَا جَاءَتْ
بِهِ عَلَى الْعَمَلِ الرَّبِيعِيُّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَقَدَّرَ عُمَيْرٌ فَكَانَ يُعَدُّ
بَيْنَ الْمَرَاتِمِ هَذِهِ أَحَدُهَا لِرَوَايَتِهِ فِي الصَّحِيحِ وَوَجَّهَتْهَا تَرَاوَعَتْ
بَيْنَهُمَا فَفِيهَا اخْتِصَانًا أَنْ **فَضَّلَهُ الْكَلْبَانُ**
فِي رَسُولِ أَبِي الْقَعْقَاعِ هَلْ هُوَ بِنَسَبِ عُمَيْرِ الْجَلَامِ بِنَسَبِ هَذَا لَمْ يَمْسُ الْوَالِدِيُّ
الْفَائِضُ أَنَّهُ لَمْ يَلِغْ فِي حَضْرَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَمْرٍ وَفِي مَنْ لَمْ يَلِغْ فِي
جَلَالَةِ عَلِيٍّ لَدُنَّ الْأَنْبِيَاءِ وَاللَّهُ وَنَسَبَ عَلِيٌّ نَسَبَ هَذَا لَمْ يَلِغْ فِي الْوَالِدِيِّ
أَنْ يَتَقَدَّرَ فِي حَقِّهِ بِالرَّيَاضِ وَنَسَبَ فِي حَقِّهِ الْبَيْتِ مَجِبٌ عَلَيْهِ حَقُّ الْعَمَلِ وَالْعَمَلِ
فِي لَجْنِ الْبَيْتِ فَيَقُولُ عِنْدَ الْحَاكِمِ فِي مَالِهِ مِنْ لَنَا ابْنِ الْأَنْبِيَاءِ وَتَجَرُّ
لَهَا الشُّرُوطُ لِمَا كَانَ وَالْمَكَانُ الشُّرُوطُ بَأَنَّهُ فِي الْبَيْتِ فَتَقَدَّرَ فِي رُوحَتِي فَلَدَانِ
وَالرَّيَاضِ وَيَقُولُ فِي الْحَامِشَةِ وَعَلَى كَفْتِهِ أَنَّ كَثُرَ مِنْ الْكَلْبَانِ وَيَتَقَدَّرُ لِنَفْسِهِ
أَجَلًا مَشَقُّو طَبَقًا الْعَدْفُ عِنْدَهُ وَوَجَّهَ حَقُّهَا عَلَيْهِمَا الْإِلَهِيُّ وَالطَّرِيقُ وَالْوَالِدِيُّ
كَانَ وَالرَّيْضُ الْمُوَبَّدُ وَيَسْتَصْطَلِحُ بِهَا بَانَ بِلَاعِنَ فَيَقُولُ الشُّرُوطُ أَنَّ فَلَا نَأْهَلُ الْمَنْ
الْكَافِرِينَ فَيَمَّا رَمَى مِنْ الرِّزْقِ الْأَرْبَعُ مَرَّاتٍ وَفَقُولُ فِي الْحَامِشَةِ وَعَلَى كَفْتِهِ
اللَّهُ أَنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ وَيَسْتَصْطَلِحُ أَنْ يَعْطَى الْحَاكِمُ وَيَبَالُ عِنْدَ الْحَامِشَةِ
وَيَعْرِفُهَا هَذَا الْمُحَبَّبُ قَالَ الْعَلَمَاءُ وَوَعَدُوا لِنَسَبِ الْإِسْنَابِ وَدَفَعُوا الْمُفَضَّلَ

الشيخ أبو محمد بن أبي عمير
الكلبي

بأنه